الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
2 November 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

الرئيس بالنيابة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش إدارة البرامج والتنظيم الإداري للمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-54588 (A)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

تدابير لتعزيز المساءلة في الأمم المتحدة

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مساهمة من إدارة الشؤون الإدارية في تحسين الممارسات الإدارية وخطة محددة المدة للحد من الازدواجية، والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والإجراءات الإدارية للأمم المتحدة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/60/5/Add.5 و A/60/113 و A/60/387)

١ - **السيد هيلمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال، مشيرا إلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/60/5/Add.5)، بأن الولايات المتحدة تقدر الجهود التي اتخذتها المفوضية في شهر حزيران/يونيه لتحقيق استقرارها المالي. غير أن وفده يعتقد بضرورة اتخاذ إجراءات إضافية لضمان عدم تعريض مستقبل المفوضية للخطر عن طريق الاستمرار في استتراف احتياطياتها. ومضى يقول إن المبلغ الكبير المُبين في شكل خصوم متراكمة غير ممولة لتغطية استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد يشكل مصدرا للقلق، وأن وجود ديون طويلة الأجل مقدارها ٣٣٦ مليون دولار يضع عبئا ضخما على منظمة تُمول بشكل طوعي، ويمكن أن يكون لها أثر مدمر على المفوضية. ويتطلع وفده لاستعراض الخطوات التي ستتخذها كل من المفوضية والأمانة العامة للأمم المتحدة عملا بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٢ - وفيما يتعلق بالزيادة الكبيرة بنسبة ٢١,٧ في المائة في تكاليف الموظفين المشار إليها في الفقرة ٥٠ من الفصل الثاني من التقرير قال إنه سيكون ممتنا لو حصل على توضيحات عن مقدار الزيادة التي تعزى للعوامل المختلفة المشار إليها. وأضاف أن وفده كان مندهشا عندما قرأ في الفقرة ٨٨ من التقرير أن قرارات الاستثمار وإدارة النقدية ليست منفصلة. وتحتاج المفوضية لتصحيح الموضع فورا، بما في ذلك الواجبات المتصلة بالحسابات المصرفية بين قسمي المالية والخزانة، وعلى النحو الموصى به في الفقرتين ٩٠ و ٩١ من التقرير.

٣ - واستمر قائلا إن حالات الغش والغش المفترض التي وجه إليها انتباه المجلس تثير القلق؛ وأن وفده يرحب بالإجراءات التي اتخذتها المفوضية، أو التي تخطط لاتخاذها، وبالمعلومات الإضافية المتعلقة بالحلول التي تُلتمس حاليا لمشكلة المطالبات الطبية الزائفة.

٤ - وانتقل إلى تقرير مجلس مراقبي الحسابات بشأن تنفيذ التوصيات الخاصة بفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/60/113)، فقال إن التنفيذ الكامل للتوصيات السابقة أساس من أجل كفالة الرقابة الفعالة؛ ولذلك فإنه يرحب بالمعلومات الحديثة المقدمة من المجلس حول جهود ١٥ منظمة لتنفيذ تلك التوصيات. ويقر وفده بمعدل التنفيذ الذي بلغ ٤٦ في المائة المتحقق خلال فترات السنتين الثلاث السابقة بالرغم من الزيادة الكبيرة في إجمالي عدد التوصيات، غير أنه يشعر بالقلق نتيجة لارتفاع النسبة المئوية للتوصيات غير المنفذة على الإطلاق. وأضاف أنه يشارك المجلس في دعوة المنظمات ذات الصلة لتكثيف جهودها في هذا النطاق. وقد وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٥٢ باء، على اقتراحات المجلس بشأن تحسين مستوى تنفيذ التوصيات غير أن هناك حاجة لإجراء تحسينات إضافية، وينبغي للأمين العام أن ينظر مليا في الدور الذي ستقوم به اللجنة الاستشارية المستقلة المقترحة للرقابة. واستمر قائلا إن وفده يرحب بآراء المجلس بشأن هذا الاقتراح.

٥ - وتشارك الولايات المتحدة المجلس قلقه الذي أبداه في الفقرة ٤٦ من التقرير، بشأن عدم إجراء جرد مادي لمكتب الأمم المتحدة في فيينا منذ عام ٢٠٠٤، وقال إنه يود أن يعرف الموعد الذي تخطط له الأمانة العامة لتنفيذ توصيات المجلس في هذا المجال. ويدعم وفده بشدة التوصيات

الواردة في الفقرة ١٣٧ التي تدعو الأمانة العامة إلى الإسراع في تنفيذ آليات لمكافحة الغش والفساد. وأضاف أن وفده شعر بالدهشة عندما قرأ في الفقرة ٤٩٩ أنه لا يزال هناك اختلاف في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بين البيان الموجز وتقرير الجرد المادي قدره ٦ ملايين دولار، وأنه يود أن يعرف الوضع الحالي لمشروع تصفية الحسابات المتوقع إتمامه في نهاية عام ٢٠٠٥.

٦ - واختتم قائلا إن الولايات المتحدة تشارك العديد من الشواغل التي أبداها المجلس بشأن مكتب خدمات المشاريع، بما في ذلك الخطر المستمر للتجاوزات في الميزانية. وإنها ترحب بالحصول على معلومات عن كيفية علاج هذه المسألة (الفقرة ٦١٦)، ومعلومات إضافية عن سلامة البيانات المالية (الفقرة ٦٢٩) واستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد (الفقرة ٦٤٣).

٧ - **السيد عمار** (الجماهيرية العربية الليبية): بدأ كلمته قائلا إن وفده يرحب بتوصيات المجلس بشأن صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وتقرير وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصلة بالموضوع التي ترد في الوثيقة A/60/387. ورأى أنه من الواجب وجود شفافية أكبر في جميع مراحل تنفيذ هذه التوصيات، لأن عدم الالتزام بالقواعد يمثل باستمرار مسألة خطيرة. واستمر قائلا إن تنفيذ ٤٦ في المائة من التوصيات يستحق الإشادة، غير أنه من الضروري تنفيذ توصيات المجلس جميعها بسرعة. وأضاف أن وفده يأسف لتأخر إصدار التقارير الذي أعاق النظر فيها بشكل سليم.

٨ - **السيد البطاوي** (العراق): قال إن وفده أيضا يأسف لتأخر إصدار الوثائق. غير أنه يقدر قيام المجلس بتقديم ثلاثة تقارير في ورقة موحدة وفقا لتوصيات الجمعية العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ورأى أن نسبة ٤٦ في المائة في تنفيذ التوصيات تستحق الإشادة حقا، وأن تنفيذ ٢٣٥ توصية يبعث على بعض التفاؤل. غير أن هناك ضرورة لكفالة وجود رصد دقيق للخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ ٤٤ توصية لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأنها. واختتم كلمته قائلا إن وفد بلاده يرحب بالحصول على معلومات بشأن أسباب هذا التأخير.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/60/346)

٩ - **السيدة أهلينيوس** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت، في عرضها لتقرير الأمين العام بشأن أنشطة مكتب الرقابة الداخلية (A/60/346) إن الفرع الأول من التقرير يبدأ باستعراض للحالة يستند إلى تقييم ذاتي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠٠٤. وأضافت أنه يجري تنفيذ الأهداف الثلاثة الرئيسية المحددة الموضحة في الفقرة ٢ من التقرير، وأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يعتبر أن ضمان استقلاليته وفقا لولايته واستخدام أفضل ممارسات الرقابة مسألة ذات أهمية خاصة. ويبين الفرع الأول أيضا إحصائيات عن الأثر الكمي لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد تم تصنيف ٣٦ في المائة من إجمالي ١٧٦ ٢ توصية صدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير على أنها توصيات جوهرية للمنظمة. وأضافت أن الزيادة الحاصلة بنسبة ٤٣ في المائة في عدد التوصيات الصادرة جاءت نتيجة لازدياد أنشطة الرقابة؛ وأنه تم تنفيذ ٥٠ في المائة من جميع التوصيات، و ٤٣ في المائة من التوصيات الجوهرية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقالت إن المرفق الثاني يتضمن المعلومات الخاصة بالتوصيات الجوهرية الصادرة قبل شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤ والتي لم يكتمل تنفيذها حتى شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ويمكن أن يؤدي التنفيذ الكامل لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى تحقيق وفورات واستردادات مقدارها ٣٥,١ مليون دولار؛ وقد بلغ إجمالي

الوفورات والاستردادات المتحققة ١٨ مليون دولار، بما في ذلك ما تم تحقيقه منها في الفترة المشمولة بالتقرير وإن نتجت عن توصيات للأعوام السابقة. ويشرح المرفق الثالث المبادئ التوجيهية التي يعمل بها المكتب لقياس أثر الاقتصادات والوفورات التي تنتج عن توصياته.

١٠ - وقالت إنه تم تنظيم الفرع الثاني وفقا لمجالات المخاطرة التي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٠٥. وقام المكتب أيضا بإعطاء تقييم لمراجعة حسابات ثلاثة عملاء بارزين هم: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ولجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة. وأضافت أن المكتب قام بتقييم مخاطر عمليات الإغاثة من كارثة التسونامي، وتم التعرف على سبل رفع مستوى التنسيق والإدارة في جهود الأمم المتحدة للإغاثة.

١١ - ومضت تقول إن تقصي عمليات حفظ السلام أزاح الستار عن حالات خطيرة للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي ونبه إلى ضرورة منعها والكشف عنها. وقد تلقى المكتب نتيجة لذلك موارد إضافية لمعالجة مثل هذه الحالات بدون إبطاء، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام والدول المساهمة بالقوات. وقام المكتب بفحص مشتريات بعثات حفظ السلام، والمخاطر المتصلة بإدارة عمليات التشييد الكبرى وإدارة المرافق وفقا لخطة تجديد مباني المقر، وادعاءات بشأن تصرفات فاسدة من قبل موظفي الأمم المتحدة وفحص قضية المساءلة عن سرقة ممتلكات الأمم المتحدة والتواطؤ بين موظفي الأمم المتحدة والبائعين.

١٢ - وأضافت أن الفرع الثالث يسلط الأضواء على الأنشطة الاستراتيجية الحالية للمكتب. وأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية مستمر في اتخاذ خطوات لتحسين خدماته، وأنه يدعم بقوة التقييم الخارجي لحسابات المنظمة ولنظام الرقابة حسبما أوردته نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

١٣ - **السيد يو داي – جونغ** (جمهورية كوريا): قال إن وفده أحاط علما بالدور الرئيسي الذي قام به مكتب خدمات الرقابة الداخلية في وضع توصيات لتحقيق وفورات بمبلغ ٣٥ مليون دولار، وتحقيق وفر فعلي مقداره ١٨ مليون دولار.

١٤ - وأردف قائلا إن قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩، والتقييم الذاتي الذي أجراه المكتب في عام ٢٠٠٤، ولجنة التحقيق المستقلة التي رأسها بول فولكر، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ دعت جميعها إلى تعزيز استقلالية مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتزويده بالقدرة على تنفيذ ولايته. وإضافة إلى ذلك، فإن الوضع الراهن للمكتب، وهو وضع يعتريه الضعف يظهر الحاجة الماسة لضمان استقلاليته التشغيلية. وينبغي أن يقدم الأمين العام توصيات بشأن الموضوع في أقرب فرصة ممكنة خلال الدورة الحالية على نحو ما ورد في الوثيقة النهائية.

١٥ - وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، قال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يقوم برصد إطار تقييم المخاطر لهذه العمليات بشكل منتظم من أجل تركيز مواردها في المجالات الأكثر عرضة لسوء الإدارة. وأضاف أن وفده يود أن يعرف الكيفية التي جرى بها عمليا مناقلة القوى العاملة والموارد عندما جرى تحديد التغييرات المطلوبة في مجالات المخاطرة، وطلب وفده من وكيلة الأمين العام ممارسة السلطات الملائمة لكفالة إجراء هذه المناقلة بشكل فعال. وبما أن المهام الرئيسية الثلاث لتقسيم العمل الداخلي في المكتب (أي مراجعة الحسابات، والرقابة/التقييم/الاستشارة، والتحقيق) تنتشر باتساع العالم، فإنه من الأمور الحيوية ضمان رسوخ التسلسل القيادي في المكتب فضلا عن إبقاء الواجبات

القيادية في المقر. وفي الختام، أعرب عن أمله في نقل الدروس المستفادة من عمليات الرقابة الحسابية والتحقيقات إلى مختلف أقسام مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأن تستخدم لخدمة أغراض التشاور والتدريب في سائر أنحاء المنظمة.

١٦ - **السيدة كورودا** (اليابان): قالت إنه بالرغم من ترحيبها بتنفيذ ما يقارب نصف مجموع التوصيات التي قدمت في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ والبالغ عددها ٢ ١٦٧ توصية. فمن الواجب بذل أقصى الجهود لتنفيذ جميع التوصيات التي لم تطبق، وخصوصا التوصيات المشار إليها في الفقرة ١١ من التقرير لأنها مصدر قلق شديد لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقالت إن وفدها يرحب بالمعلومات الواردة في المرفق الرابع لأنها تعزز الشفافية والمساءلة في عمل المكتب. واختتمت قائلة إنها تتوقع أن يضطلع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بدور فعال في رفع مستوى إدارة المنظمة ودرجة شفافيتها ومساءلتها، وأن يكون دورا يحتذى به في هذا السياق.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش إدارة البرامج والتنظيم الإداري للمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (A/60/120)

١٧ - **السيدة أهلينيوس** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): بدأت بعرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تفتيش إدارة البرامج والتنظيم الإداري للمكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا (A/60/120)، وقالت إن للتفتيش هدفا ثلاثي الأبعاد وهو: استعراض وتقييم تنفيذ ولاية المكتب، وفقا لقرار اللجنة ٨٢٨ (د - ٣٢)؛ والتأكد من وجود آليات تنسيق فعالة بين المكاتب، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وتقييم الوضع الإداري في كل مكتب دون إقليمي.

١٨ - ومضت تقول إن المكاتب دون الإقليمية تشكل جزءا حيويا من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حيث يساهم تحليلها للأوضاع والقضايا دون الإقليمية في مداولات السياسات. غير أنها كانت ضعيفة في أداء دورها كميسرة للتعاون الاقتصادي دون الإقليمي وفي عملية التكامل وكمركز لحوار السياسات، قد رأى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ينبغي دعم مهمتها الجوهرية بمنحها موارد كافية. وتوصل التفتيش أيضا إلى أن دورها الفعلي في توفير تحليل السياسات والمساعدة التقنية ليس واضحا، وأن قدرتها على التوعية في المناطق دون الإقليمية قدرة محدودة، وأن تبادل الخبرات وأفضل السياسات بين بعضها البعض يتسم بطابع عشوائي، وأن الدعم الذي تتلقاه من مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا غير كاف. ورأت أن هذا بدوره يضعف قدرة المكاتب دون الإقليمية على دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية. لكنها رأت أيضا أنه يمكن تعزيز أثر المكاتب عن طريق التركيز على برمجة أنشطتها، والنشر الإبداعي للمعلومات (وبشكل خاص باستخدام الوسائل الإلكترونية) وكفالة التنسيق الأفقي والرأسي.

١٩ - ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه يتعين على المكاتب دون الإقليمية العمل على زيادة مواءمة الخبرات المتوافرة لموظفيها مع الأولويات دون الإقليمية والاحتفاظ باستمرار بقوام ملاكاتها عند المستويات المدرجة في الميزانية. كما يتعين وضع آليات يُعتمد عليها لتحقيق التعاون والتنسيق فيما بين المكاتب دون الإقليمية، وبينها وبين مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتعزيز الدعم الإداري الذي يقدم

لهذه المكاتب. ويتعين كذلك تشجيع المبادرات والمرونة والعمل الجماعي المتعدد التخصصات، وكفالة إجراء الاستعراضات الدورية للإنجاز البرنامجي، والأهم من ذلك، تعزيز الموارد التشغيلية للمكاتب دون الإقليمية وتدعيم قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٢٠ - وتابعت قائلة إن التفتيش أسفر عن صدور ١٥ توصية تهدف إلى ما يلي: (أ) زيادة فعالية الإنجاز البرنامجي للمكاتب دون الإقليمية، (ب) تعزيز قدرتها وتحسين أوجه التنسيق والتعاون بينها وبين الشُعب الفنية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، (ج) تنشيط عملها الدعوي في بلدان المنطقة دون الإقليمية، (د) تعزيز قيمتها بالنسبة للوكالات الإنمائية للأمم المتحدة في بلدان المنطقة دون الإقليمية. واختتمت بقولها إنه من دواعي التشجع ما يلاحظ من أن إدارة اللجنة، التي أُخذت تعليقاتها في الاعتبار عند إعداد هذا التقرير الختامي، أبدت التزاما بتنفيذ هذه التوصيات تنفيذا كاملا.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

تدابير لتعزيز المساءلة في الأمم المتحدة (A/60/312 و A/60/418)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مساهمة من إدارة الشؤون الإدارية في تحسين الممارسات الإدارية وخطة محددة المدة للحد من الازدواجية، والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والإجراءات الإدارية للأمم المتحدة (A/60/312 و A/60/418)

٢١ - **السيدة هورتز - سويكا** (مكتب وكيل الأمين العام، إدارة الشؤون الإدارية): قدمت تقرير الأمين العام بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز المساءلة في الأمم المتحدة (A/60/312) الذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩. وعرضت التدابير الواردة تحت العناوين المواضيعية التالية: تدابير لتعزيز إطار المساءلة؛ وتعزيز آليات الرقابة؛ وضمان التزام السلوك الأخلاقي: وتعزيز الشفافية. وقالت إن التقرير أيضا يصف التقدم المحرز فيما يتعلق بتحديد الأطر الزمنية لتنفيذ توصيات هيئات الرقابة، ويتضمن تحليلا للخبرات التي اكتسبتها الأمانة العامة مع لجان مراجعة الحسابات.

٢٢ - ومضت تقول إن التقرير يظهر الحالة التي بلغتها تلك المبادرات في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وأن التدابير المتخذة لتعزيز إطار المساءلة تشمل إعادة تشكيل فريق المساءلة ليصبح مجلس الأداء الإداري، وتحسين صنع القرارات على المستوى التنفيذي ولتطبيق برامج تعريفية إلزامية لكبار المسؤولين. وسيعزز مجلس الأداء الإداري النظام الداخلي لمساءلة مديري البرامج، بما في ذلك مساءلتهم عن أدائهم في تحقيق الأهداف الواردة في خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية. وأضافت أن اللجنتين التنفيذيتين الجديدتين - وهما اللجنة الإدارية ولجنة السياسة العامة - تجتمعان على نحو منتظم، ولا تكتفيان بتوضيح المسؤوليات في المهام الحاسمة فحسب بل تتابعانها أيضا في مواعيد متواترة. ويبين الملحق ١ من هذا التقرير الكيفية التي تتواءم بها هذه الآليات ضمن الإطار العام للمساءلة.

٢٣ - واستطردت قائلة إن التقرير يلقي الضوء كذلك على التدابير المتخذة لكفالة التحلي بالسلوك الأخلاقي. فقد أعلن الأمين العام عن نيته إنشاء مكتب معني بالأخلاقيات، وسيجري إعطاء مزيد من التفاصيل بشأنه. وسيكون هذا المكتب مسؤولا عن تنفيذ مدونة للأخلاقيات على نطاق

المنظومة لجميع موظفي الأمم المتحدة. وتشمل التدابير الأخرى المزمعة في هذا الصدد توسيع نطاق اشتراط الكشف عن الوضع المالي من جانب كبار المسؤولين؛ وتحسين الحماية من الانتقام بسبب الكشف عن الإساءات أو الإبلاغ عن المخالفات والسلوك المشين؛ وتحسين مدونات قواعد السلوك وقواعد تضارب المصالح.

٢٤ - وفي معرض تقديمها لتقرير الأمين العام بشأن المساهمة التي تقدمها إدارة الشؤون الإدارية في تحسين الممارسات الإدارية وطرح خطة محددة المدة للحد من الازدواجية والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والإجراءات الإدارية للأمم المتحدة (A/60/342)، أوضحت أن الجزء الأول من التقرير يركز على ٢٣ تحسينا في الممارسات الإدارية تقديمها الإدارة، وهو ما أدى إلى اتباع نهج على درجة أكبر من الكفاءة و/أو الإنتاجية للعمليات المالية والإدارية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأضافت أن التقرير تناول ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) خدمات الدعم المركزي، (ب) وإدارة الموارد البشرية، (ج) وإدارة شؤون الميزانية والمالية، ويعطي توصيفات لمدى نجاح هذه التدابير عمليا حتى يمكن فهم فوائدها بشكل أفضل.

٢٥ - وتابعت قولها موضحة إن الجزء الثاني من التقرير يقدم استعراضا للخطوات المتخذة للحد من الازدواجية والتعقيد والبيروقراطية مع إدراج أطر زمنية محددة. فقد اتخذت الإدارة التدابير المشار إليها وفقا للتوصيات ذات الصلة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وبدأ العمل في مشاريع تبسيط عمليات تسوية مطالبات السفر وأتمته بدلات الإعالة ومِنح التعليم، وتحقق الموظفين ذاتيا من البيانات المتعلقة بإعانات الإيجار وبدلات الإعالة، وإعداد سجل مركزي للنظم المحوسبة.

٢٦ - وأضافت أن هذه التدابير تمثل بداية العملية فقط، لأن الإدارة تتوقع تحديد عدد من المجالات الإضافية يمكن التغلب فيها على الازدواجية. ورأت أن تقدما ملموسا بهذا الخصوص تحقق في هذه الأثناء. ومع ذلك فإن العديد من المسائل التي يتناولها التقرير ستتأثر بالقرارات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأكدت للجنة أن الأمانة العامة ملتزمة تمام الالتزام بمتابعة تحسين ممارسات الإدارة وتعزيز المساءلة في سائر أنحاء المنظمة من أجل إرساء أمم متحدة قابلة للمساءلة وشفافة ومنتجة.

٢٧ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالنيابة): قال إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تعطي قضية المساءلة أقصى اهتمامها. ورأى أن صياغة تقرير الأمين العام (A/60/312) أنجزت قبل بضعة أشهر وقد تجاوزت الأحداث، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الكثير من مضمونه.

٢٨ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أثارت في تقريرها (A/60/418) عددا من الأسئلة المتعلقة بإنشاء لجنة رقابة للأمم المتحدة. وأن اختصاصات هذه اللجنة وتكوينها وأساليب عملها تحتاج إلى مراجعة في ضوء القرارات التي قد تتخذها الجمعية العامة بشأن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي. وفيما يتعلق بالمساهمة المقدمة من إدارة الشؤون الإدارية من أجل تحسين ممارسات الإدارة، لاحظت اللجنة نقصا واضحا فيها في مجال التبيين الكمي، وخاصة للأثر الناجم عن التدابير المُتخذة. ولفت الانتباه إلى ملاحظات اللجنة بشأن أهمية وظيفة السياسات الإدارية التي أوردتها في تقريرها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/7 الفصل الثاني، الفقرة ثامنا - ١٠).

٢٩ - وفيما يتعلق ''بالخطة المحددة المدة''، قال إن تقرير الأمين العام لم يقدم سوى معلومات عما استجد في وضع بعض المسائل التي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بدلا من أن يقدم خطة لنهج على نطاق المنظومة يرمي إلى إزالة الازدواجية، أو استعراضا لممارسات العمل وإجراءاته. وطالب بتقديم تقرير متابعة شامل إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

٣٠ - **السيدة غالفيز** (المملكة المتحدة): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، و (بلغاريا ورومانيا) اللتين بسبيلهما إلى الانضمام إلى الاتحاد؛ و (تركيا وكرواتيا) البلدين المرشحين للانضمام إلى الاتحاد؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب (ألبانيا والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود)، فضلا عن آيسلندا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا فقالت إنه كان واجبا منذ وقت طويل القيام بعمل فعال بشأن الشفافية في الأمم المتحدة. وإن الاتحاد الأوروبي يشعر بالارتياح للجهود الإيجابية التي أنجزت لكنه يطلب مزيدا من المعلومات بشأن الحدود الزمنية المعينة لتطبيق كل التدابير الموصوفة مع قيام آليات فعالة لتأمين الإنفاذ، في الأمانة العامة وجميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة على حد سواء. ويرحب الاتحاد الأوروبي كذلك بإنشاء مجلس الأداء الإداري ولجنة السياسة العامة ولجنة الأمم المتحدة للرقابة، حيث أن إشراك موظفي الإدارة العليا في تقييم ورصد الإنجاز والأداء البرنامجي أساسي في كفالة المساءلة. ويرحب الاتحاد أيضا بالتركيز الجاري على تدريب كبار قادة البعثات تدريبا ملائما، ويتعين أن يشمل هذا التدريب جميع المسؤولين الكبار في الأمانة العامة وأن يتضمن توجيهات بشأن دور القادة في كفالة الإدارة الفعالة للموارد المالية والبشرية. وفيما يتعلق بالشفافية في اختيار كبار الموظفين وتعيينهم، تساءلت عما إذا كانت العملية المبينة في الفقرتين ٥٣ و ٥٤ من تقرير الأمين العام (A/60/312) التي استخدمت على ما يبدو في اختيار اثنين من كبار الموظفين مؤخرا، تُطبق في اختيار جميع وكلاء الأمين العام والأمناء العامين المساعدين والممثلين الخاصين وقادة البعثات.

٣١ - وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرى، فيما يتصل بالسلوك الأخلاقي، ضرورة تطبيق القواعد الأشد صرامة بشأن تقديم الإقرارات المالية على جميع موظفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية وموظفي دائرة المشتريات وفي أية إدارة للشؤون الإدارية، وعلى موظفي البعثات الذين يتعاملون في قرارات مالية بمن فيهم الموظفون دون الرتبة د - ١. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين تنفيذ سياسة مكافحة الغش ومكافحة الفساد بسرعة. وأكدت أن هذه المسألة طرحت من قبل مجلس مراجعي الحسابات في عام ٢٠٠٤، وأن أوان التحرك قد أزف.

٣٢ - وفيما يتعلق بتعزيز الرقابة، قالت إن الاتحاد الأوروبي يود أن يحصل على تحليل أكثر عمقا عن أنواع اللجان الموجودة في منظمات أخرى، مقرونا بمعلومات عن نطاق المسؤوليات الموكلة إلى مختلف هذه اللجان. وسيحدد الاتحاد في تاريخ لاحق موقفه بشأن مدى الحاجة إلى وجود لجنة رقابة مستقلة خارجة عن الأمانة العامة ومكملة للجنة الرقابة التابعة للأمم المتحدة بما يساعد الأمين العام على كفالة قيام مديري البرنامج بتنفيذ توصيات هيئات الرقابة. وتحتاج عملية التنفيذ لزيادة سرعتها مما يجعل لجنة الرقابة أداة قيمة لتحقيق تلك الغاية. وضمن هذا السياق، يتفق الاتحاد الأوروبي مع اللجنة الاستشارية على أنه من غير الملائم قيام لجنة داخلية بتحديد الأولويات أو خطة عمل هيئات الرقابة، لأن ذلك قد يؤدي إلى تضارب المصالح. ويتعين على الأمانة العامة أن تتجاوب بشكل أوفى مع شواغل اللجنة الاستشارية المتعلقة باستقلال أعضاء لجنة الرقابة. وسيكون من المفيد على أية حال التمييز بوضوح أكبر بين لجنة الأمم المتحدة

للرقابة واللجنة الخارجية المقترحة، التي ستكون بمثابة حلقة وصل بين الأمانة العامة والدول الأعضاء. ورأت أن التماثل في الاسم يكفي وحده لإثارة الالتباس.

٣٣ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقرير الوارد في الوثيقة A/60/342 ويأمل أن يجري تقديم مثل هذه التقارير بصورة منتظمة إلى اللجنة الخامسة. إلا أنها اعتبرت أن التقرير يفتقر لأي تقييم للأثر، وأن الممارسات الإدارية الموصوفة فيه ترجع بشكل كامل تقريبا إلى أتمتة بعض العمليات. ورأت أن هناك طرق أخرى لتحسين الإدارة، سواء عن طريق مناقلة الموارد القليلة الاستخدام إلى المجالات ذات أعباء العمل الأثقل، أو كفالة التواصل الشبكي الفعلي للخبرات، أو تبادل أفضل الممارسات أو تحديد مجالات الأساليب المحسنة للعمل في سائر أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وسيكون من المفيد في هذا الصدد سماع وجهات نظر الأمين العام وموظفيه بشأن الدور المحتمل لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٣٤ - وتابعت قائلة إن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/60/120) يبعث على كثير من القلق لأنه يقدم سجلا لحالات التقصير. فقد كان يفترض أن تضطلع المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتي تمثل ٢٥ في المائة من الميزانية العادية للجنة، بدور أساسي في تحقيق أهداف اللجنة على الصعيدين دون الإقليمي والوطني. غير أن ثمة نقصا خطيرا باديا في التوجيه الاستراتيجي من قبل مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول كيفية إدماج المكاتب في الإنجاز البرنامجي. والنتيجة هي أن الدول الأعضاء لا تحصل على قيمة مقابل المال كما أن جزءا أساسيا من برنامج المنظمة للتنمية الأفريقية كان قاصرا عن تحقيق أية مزايا للبلدان الأفريقية. وأضافت أن غياب المهارات التخصصية والخبرات العملية بين موظفي المكاتب أمر يثير القلق، وتساءلت عن المعايير المعتمدة في تعيين الموظفين والبرامج التدريبية التي وضعت لتنمية قدراتهم. وتابعت قولها إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لاحظ أن المكاتب تكاد تكون محرومة من الموارد الخارجة عن الميزانية، لكن استخدام هذه الموارد لا يمكن بأي حال أن يتم دون وجود موظفين ذوي خبرة عملية. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي سيتابع ما يشعر به من شواغل بتفصيل أكبر مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال مشاورات غير رسمية للتأكد من طبيعة الخطوات التي تتخذ لإعادة البرنامج إلى مساره. وبالنظر إلى أن التقرير يتعامل مع إدارة البرنامج أكثر مما يتعامل مع الممارسات الإدارية أو الفعالية الإدارية، يجب أن ينظر فيه أيضا في إطار بند آخر من بنود جدول الأعمال، ويمكن أن يتم ذلك بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مراجعة حسابات إدارات اللجان الإقليمية (A/60/378).

٣٥ - **السيد تولا** (نيوزيلندا): متحدثا أيضا باسم أستراليا وكندا، قال إن تقرير الأمين العام بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز المساءلة في الأمم المتحدة (A/60/312) يعدد مجموعة من التدابير التي تستحق الإشادة والتي سبق اتخاذها قبل الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأكد أن هذا العمل سيساعد في تعزيز ثقة الجمهور بالأمم المتحدة. وأشاد، على سبيل المثال، بالدور المحدد الأكثر وضوحا لمجلس الأداء الإداري وبتركيزه على أداء كبار المديرين، كل على حدة. وقال إن المسؤوليات المحددة بوضوح والتوقعات في مجال الأداء على كل المستويات ينبغي أن تقترن بآليات لكفالة ترتيب عواقب سوء الأداء. وحيث أن الآليات الفعالة للرقابة هي جزء أساسي في سلسلة المساءلة، فإنه يرى ضرورة تعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإخضاع نظام الرقابة في المنظمة لتقييم خارجي مستقل، على نحو ما اتفق عليه في مؤتمر القمة.

٣٦ - وتابع قائلا إن التقرير الوارد في الوثيقة A/60/342 لا يلبي ما كان مطلوبا. فالتقرير يعطي معلومات بشأن تدابير متخذة من قبل مديرين محددين في إدارة الشؤون الإدارية، لكنه لا يذكر شيئا عما تفعله الإدارة أو ينبغي عليها أن تفعله لتطوير وتشجيع ممارسات إدارية حسنة في سائر أنحاء الأمانة العامة. واعتبر أن ذلك هو نفسه الغرض الذي أُنشئ من أجله مكتب السياسات الإدارية. وأنه يتعين زيادة البيان الكمي للأثر الذي تتركه التدابير المتخذة من قبل الإدارة. وينبغي قياس التحسينات في الفعالية بالقيم الحقيقية. وفيما يتعلق بالخطة محددة المدة، قال إن التقرير أوجز فقط حالة بعض المسائل المطروحة قبل سنتين في إطار استعراض الازدواجية والتعقيد والبيروقراطية في عمليات الأمم المتحدة وإجراءاتها الإدارية (A/58/211). واختتم بقوله إنه يتعين على الأمين العام أن يكفل وضع الخطة محددة المدة خلال العام القادم.

٣٧ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال، فيما يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز المساءلة في الأمم المتحدة (A/60/312)، إن إنشاء لجنة رقابة للأمم المتحدة تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩، خطوة إيجابية. إلا أنه يشعر بالإحباط لعدم التحرك في هذا الاتجاه مبكرا رغم المطالبات الجماعية والملحة من قبل الدول الأعضاء لإيجاد آلية عملية لكفالة التنفيذ الكامل والسريع لتوصيات هيئات الرقابة. وأضاف أن الأفرقة العاملة لم تتوصل في السابق إلى نتائج ملموسة، وأنه لا يمكن من ثم تقييم لجنة الرقابة المنشأة حديثا حتى تدخل حيز العمل. ورأى أن تعليقات اللجنة الاستشارية على الموضوع ذات صلة، إلا أنه يتعين النظر في المسائل المشمولة ضمن السياق العام لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٣٨ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن المساهمة التي تقدمها إدارة الشؤون الإدارية في تحسين الممارسات الإدارية ووضع خطة محددة المدة للحد من الازدواجية، والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والإجراءات الإدارية للأمم المتحدة (A/60/342)، قال إن وفده تطلع لمعرفة مبادرات السياسة المعتمدة في الإدارة من أجل تحسين وإصلاح الإدارة في الأمانة العامة. إلا أنه من دواعي الإحباط لوفده أن التقرير لم يشر إلى هذه المواضيع أو يبين بوضوح نهجا استباقيا أو استراتيجية ذات صلة بالخطة محددة المدة. ولذلك يتعين أن يجري في أقرب وقت ممكن ومن خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقديم تقرير للمتابعة الشاملة يأخذ في الحسبان بشكل كامل التعليقات المقدمة. واختتم بالتنويه إلى أنه يتعين النظر إلى بيانه لا باعتباره انتقادا بل بوصفه تشجيعا إيجابيا، في ضوء الزيادة في توقعات وطلبات الدول الأعضاء.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.